ضمير الفصل

دراسة نحوية قرآنية

بقلم الأستاذ الدكتور

مها بنت عبدالعزيز الخضير

أستاذ النحو والصرف المشارك-قسم اللغة العربية

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

١٤٣٧-١٤٣٨هـ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، وبعد ..

فإن من الألفاظ التي تتردد في كتب النحو مصطلح (ضمير الفصل)، وهو وإن كان لفظه من ألفاظ الضمائر نفسها إلا أن له أحكاماً خاصة ينفرد بها؛ وتميِّزه عن باقي الضمائر؛ فوجوده في تركيب الجملة قد يكون زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله، وقد يُزيل احتمالاً قائماً قبل وجوده في الجملة؛ فبدونه قد يلتبس الأمر هل اللفظ بعده خبر أم صفة؟ فهو ضمير يفصل بين متلازمين، ويفيد معانٍ عديدة منها التوكيد بالقصر، وتوكيد الاسم وتقويته.

وقد اهتم به العلماء واعتنوا ببيان خصائصه وشروطه، وإعرابه في مواضع مفرقة في كتب تراثنا النحوي ، وما توصلت إليه من أحكام ضمير الفصل وجدتها متداخلة في مصادر التراث النحوي، وعلى رأسها (المغني) لابن هشام، و(شرح الكافية) لرضي الدين الاستراباذي. وقد تحدثت عنه كثيرًا كتب إعراب القرآن ومعانيه؛ بسبب وروده الكثير في سور القرآن الكريم، وأفرد له الشيخ الأستاذ/محمد عبد الخالق عضيمة –رحمه الله– مبحثاً مستقلاً في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم " ذكر الأوجه المحتملة في ضمير الفصل ومواضعها في كتاب الله تعالى.

وقد لفت انتباهي كثرة ورود هذ المصطلح (ضمير الفصل) في مبحث الضمير في كتب النحو مع اختلافه عن الضمائر وأحكامها،

واختلاف إعرابه من موضع لآخر؛ لذا أحببت إفراده بدراسة مستقلة من أجل إبراز جوانب الموضوع كاملة، وخدمته بشكل شامل، إيماناً مني بأن الباحث إذا جعل دراسته في نقطة معينة فإنه سيخدمها بشكل أعمق وأشمل، وأكثر تركيزاً، كما أن بيان اختلاف النحاة في إعرابه، سيجعل الأمر يسيرًا.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تكون دراسته على النحو التالي:

المقدمة وفيها بيان أهمية الموضوع وسبب اختياره.

التمهيد وفيه التعريف الاصطلاحي لضمير الفصل ومواضعه.

المبحث الأول: الدراسة النحوية، وفيه ثلاث نقاط:

الأولى: أغراض ضمير الفصل

الثانية: شروط ضمير الفصل.

الثالثة: إعراب ضمير الفصل.

المبحث الثاني: الدراسة القرآنية

مواقع ضمير الفصل في القرآن الكريم.

خاتمة لخصت فيها نتائج البحث .

المصادر والمراجع .

أرجو أن تقدم هذه الدراسة الهدف المرجو منها، وأن تكشف عن جوانب هذا الضمير، بشكل يزيل اللبس ويرفع الغموض.

التمهيد

تعريفه في الاصطلاح[١]:

هو ضمير رفع منفصل، يفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، ليدل على أن الاسم بعده خبر، وليس صفة أو بدلاً، أو غير ذلك من المكملات.

قال الزمخشري: " ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية، وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه، كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت" [٢].

وضمير الفصل، تسمية بصرية؛ لأنه يفصل بين الخبر والصفة، وهو عند الكوفيين ضمير العماد؛ لكونه يُعتمَد عليه في معرفة الاهتداء إلى الفائدة من الكلام، وتأدية المعنى، كما أطلقوا عليه ضمير دِعامة؛ لكونه يدعم الكلام؛ أي يقويه.

يقول ابن مالك معللاً التسميتين: " فسُمي فصلاً للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً، وسُمي عماداً لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان " [٣].

---

(١) – ينظر: الإنصاف م (١٠٠) ٢/٧٠٦، المغني (٦٤١)، وشرح المفصل ٢/١٠٩، وارتشا ف الضرب ١/٤٨٩، الشامل (معجم في علوم اللغة ومصطلحاتها (٦٤٦)، والخليل (٢٥٩)، و التصريح : للأزهري ١/١٦٣-١٦٤.

(٢) – متن المفصل بشرح ابن يعيش ٣/١٠٩-١١٠.

(٣) – شرح التسهيل ١/١٨٤.

مواضعه:

ذكر الزجاجي [١] أن العرب تجعل (هو، هما، هم، هي، أنت، أنتما، أنتم)، وما شابهها فصلاً بين كل معرفتين ، لا غنى لإحداهما عن الأخرى، أو بين معرفة ونكرة – يقصد المبتدأ أو الخبر- ، وفي باب (كان) وأخواتها، و(إن) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها؛ وذلك نحو: كان زيدٌ هو القائمَ، بنصب (القائم) خبراً لكان، و(هو) ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

أما عن سبب مجيء هذه الضمائر للفصل، فقد كان للنحاة تعليلات كثيرة، قال سيبويه ناقلاً العلة عن أستاذه الخليل، أن هذه الضمائر إنما يؤتى بها: "إعلاماً بأنه قد فُصِل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه، ما لا بد له من أن يذكره للمحدث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدِّث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه، هذا تفسير الخليل رحمه الله"[٢].

فالغرض من الفصل عند الخليل وسيبويه إنما هو الإعلام بأن الاسم قد تم، وأن ما بعده خبر.

وقد اختلفت هذه العلة فيما بعد بين النحاة بصريين وكوفيين، أما البصريون[٣] فعللوا بعلة أخرى؛ هي قول بعضهم إنما أُتي به ليؤذن أن الخبر معرفة

---

(١) – ينظر: الجمل في النحو: للزجاجي (١٤٢).

(٢) – الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) – ينظر: الأصول في النحو ٢/١٢٨، الانصاف ٢/٧٠٦، وشرح المفصل ٣/١١٠، وشرح الكافية ٣/ ٦١.

أو ما يقوم مقامها، وقال آخرون إنما أُتي به ليبين أن ما بعده ليس نعتاً للاسم. والحق أن مصدر هذه العلة هو سيبويه؛ لأنه قال:

" وإنما فُصِل لأنك إذا قلت: كان زيد الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتًا لزيد، فإذا جئت بهو أعلمت أنها متضمنة للخبر" [١]، فمعنى هذا أن ضمير الفصل يفصل بين النعت والخبر. ورجَّح الرضي[٢] التعليل الأول للخليل وسيبويه.

وخالف الكوفيون في علة استعمال ضمير الفصل؛ كما خالفوا في تسميته من قبل ؛ فالعلة عندهم أنه عمد الاسم الأول وقوّاه بتحقيق الخبر بعده.

قال الفراء: " وأدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت: [٣] زيد العاقل لأشبه النعت، فإذا قلت : هو العاقل، قطعت (هو) عن توهم النعت".

(١) – الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) – ينظر: شرح الكافية : للرضي ٦١/٣.

(٣) – الأصول في النحو ١٢٩/٢.

المبحث الأول
الدراسة النحوية

ويدور في النقاط التالية:

الأولى: أغراض ضمير الفصل:

ذكر النحاة [(١)] لضمير الفصل أكثر من غرض؛ منها ما هو لفظي ومنها ما هو معنوي.

أما اللفظي: فهو إفادته الإعلام بأن ما بعده خبر، لا تابع.

وأما المعنوي: فهو التوكيد والاختصاص.

وذكر الزمخشري هذه الأغراض عند تفسير قوله تعالى: { وأولئك هم المفلحون}[(٢)]. فقال : " هم، فصل وفائدته: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"[(٣)].

ويمكن أن نفصِّل القول فيها على النحو الآتي:

١- **الغرض اللفظي**: إذ يؤتى به لرفع الإبهام، وإزالة اللبس؛ بسبب دلالته على أن ما بعده خبر لما قبله من مبتدأ، أو ما أصله كذلك.

وليس تابعاً، ولا مكملاً، كما يوضح أن الاسم السابق مستغنٍ عن التوابع، والمكملات لا عن الخبر، مع إفادة التوكيد بالقصر. ففي نحو محمدٌ الكريمُ، يحتمل أن تكون كلمة (الكريم) خبراً عن (محمد) كما يحتمل أن تكون صفة له، وينتظر السامع الخبر؛ ولانعدام القرينة التي تحدد أحدهما لا يتعين أحد المعنيين، إلا

---

(١) – ينظر: شرح التسهيل ١/١٨٥، المغني ٦٤٤، ومتن المفصل بشرح ابن يعيش ٣/١١١، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣/٩٩.

(٢) – البقرة (٥).

(٣) – الكشاف ١/١٤٦.

بالإتيان بضمير الفصل، فيقال: محمدٌ هو الكريمُ. فيتعين في لفظ (الكريم) كونه خبراً لا صفة، وتكون فائدة الضمير هنا الفصل بأن ما بعده خبر لما قبله، وليس صفة له.

وقد تحدث النحاة عن هذا الغرض، وهو الفصل بين الخبر والصفة بضمير الفصل، مع إفادة التوكيد، قال المبرد: "وتقول: كان زيدٌ هو العاقلُ، تجعل هو ابتداء، والعاقل خبره، وإن شئت قلت: كان زيدٌ هو العاقلُ يا فتى، فتجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت: كان زيدٌ العاقل"[١] فالمبرد يشير هنا إلى إفادة التوكيد بضمير الفصل، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: {وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين}[٢] بقراءة النصب في (الظالمين)، وذكر القرطبي[٣] أنها قرئت {كانوا هم الظالمون} بالرفع في (الظالمون) على أنه خبر للمبتدأ (هم) والجملة كلها خبر(كان).

قال ابن يعيش: "وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، لأن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضير المرفوع المنفصل، نحو: قمت أنا [٤]".

وذكر بهاء الدين السبكي [٥] أن الغرض من ضمير الفصل إفادة اختصاص المسند إليه بالمسند، فإذا قلت: زيد هو القائم، فإن معناه: لا قائم غيره، فالقيام مقصور على زيد دون غيره.

---

(١) – المقتضب ١٠٣/٤.

(٢) – الزخرف: ٧٦.

(٣) – ينظر تفسيره: الجامع لأحكام القرآن ١٠١/١٦.

(٤) – متن المفصل بشرح ابن يعيش ١١٠/٣.

(٥) – ينظر: عروس الأفراح: للسبكي ٣٨٦/١.

وأثبت العكبري إفادة ضمير الفصل إزالة اللبس بين الخبر والتابع، فقال: عند تفسير قوله تعالى: {ألا إنهم هم المفسدون...}[1]: "هم مبتدأ، والمفسدون خبره، والجملة خبر (إن)، ويجوز أن تكون (هم) في موضع نصب توكيدا لاسم (إن)، ويجوز أن يكون فصلاً لا موضع لها، لأن الخبر هنا معرفة، ومثل هذا الضمير يفصل بين الخبر والصفة فيعين ما بعده للخبر"[2].

٢- **الغرض المعنوي:** يحقق استعمال ضمير الفصل غرضًا معنوياً، هو التوكيد والاختصاص، ومن الشواهد على إفادته التوكيد بطريق القصر، قوله تعالى: {لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون}[3] فمجيء ضمير الفصل هنا يبين عدم الاستواء؛ لذلك لا يحسن إلا بأن يقال أن الضمير للاختصاص؛ اختصاص أهل الجنة بالفوز يوم القيامة.

وقال تعالى: {إن شانئك هو الأبتر}[4]؛ فقصر الله عز وجل صفة (البتر) على الموصوف (شانئك) وقرر أنه هو المحروم من رحمته، المنفرد بالبتر المخصوص به لا رسول الله [5].

وأنكر ابن الحاجب [6] إفادة ضمير الفصل للتوكيد؛ إذ لو كان كذلك، فإما أن يكون لفظياً أو معنوياً، ولا يجوز أن يكون لفظياً، لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول مثل: خالد خالد، أو معناه نحو: حضرت أنا.

---

(١) – البقرة: ١٢.

(٢) – التبيان في إعراب القرآن: ٢٠.

(٣) – الحشر: ٢٠.

(٤) – الكوثر: ٣.

(٥) – ينظر: البحر المحيط ٨/٥٢٠.

(٦) – ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١/٣٨٧.

والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه، ولا يجوز أن يكون كذلك معنوياً، لأن التوكيد المعنوي له ألفاظ خاصة كالنفس والعين وغيرهما.

ونُقض هذا الرأي بأن [١] التوكيد الذي يفيده ضمير الفصل هو التوكيد المعروف باصطلاح الأصوليين، وأهل المعاني، مثل إفادة أن ، أو لام التوكيد، ولا ينحصر فيما ذكره ابن الحاجب، فهو تأكيد للجملة.

وقد يفيد ضمير الفصل غرضاً معنوياً آخر، هو مجرد تقوية الاسم السابق له، وتأكيد معناه بالحصر، وذلك إذا وقع بين ما لا يحتمل شكاً ولا لبسًا، والغالب فيه عندئذ أن يكون الاسم السابق له ضميراً، كما في قوله تعالى: {فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم}[٢]، إذ أفاد ضمير الفصل هنا تقوية الاسم السابق له وتأكيد معناه، لأنه وقع بين ما لا يدخله شك ولا لبس، وهو اسم كان وخبرها.

ومنه أيضًا قوله تعالى: {وكنّا نحن الوارثين}[٣].

وخلاصة لما سبق فإن ضمير الفصل يرد لمعانٍ وأغراض متعددة، فهو يفيد التوكيد عن طريق القصر، كما يفيد التوكيد مع معانٍ أخرى.

---

(١) – المصدر السابق١/٣٨٧

(٢) – المائد: ١١٧.

(٣) – القصص : ٥٨.

الثانية: شروط ضمير الفصل:

اشترط النحاة[١] في ضمير الفصل ما يلي:

أولاً: التوسط بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل عليهما من الأفعال والحروف الناسخة، نحو: كان وأخواتها، وظن وإنّ، وأخواتهما.

وجعل رضي الدين[٢] القياس فيه أن يكون بين المبتدأ والخبر فقط؛ لأن الغرض منه، هو الفصل بين معنى الخبر ومعنى الصفة، وهذا لا يكون في النواسخ، أو ما ينصب مفعولين من أفعال القلوب؛ لعدم حاجتها للتفريق بين الخبر والصفة.

والحق أن ضمير الفصل يعترض بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله كذلك؛ للفصل أيضاً بين معنى الخبر ومعنى الصفة، فقولنا مثلاً: كان عليٌّ القادم، يحتمل أن يكون (القادم) خبراً عن (كان) أو صفة لعلي، فينتظر السامع الخبر فيكون مثلاً: كان عليٌّ القادم صديقي.

لكن مع وجود ضمير الفصل سيتعين في الاسم بعده أن يكون خبراً لا صفة. وكذلك الحال في: إنّ زيدًا القائم، يحتمل في (القائم) أن يكون صفة لزيد أو خبرًا عنه، لكن وجود ضمير الفصل يعين الخبر من الصفة، نحو: إنّ زيداً هو القائمُ.

ومثل ذلك يقال في جميع المواضع؛ فاعتراض ضمير الفصل بين ما أصله مبتدأ وخبر جاء في القرآن الكريم، كقوله تعالى: {قالوا يا موسى إمّا أن تُلقي وإما أن نكون نحن الملقين}[٣]، ففصل الضمير (نحن) بين اسم كان وخبرها.

---

(١) – ينظر: المغني ٦٤١، وشرح الكافية ٢٤/٢، وشرح المفصل ١١١/٣، والبحر المحيط ٣١١/٤، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٩٤/٣.

(٢) – شرح الكافية ٢٤/٢.

(٣) – الأعراف: ١١٥.

ومنه قوله تعالى: {إن ربك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين}[١] فاعترض ضمير الفصل بين اسم (إن) وخبرها.

وأجاز بعض[٢] النحاة أن يكون الضمير للتوكيد، وذلك إذا وقع بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له، ولم تدخل اللام على الضمير، كما في قوله تعالى: {وجاء السحرة فرعون قالوا إنّ لنا لأجراً إن كنّا نحن الغالبين}[٣] فيجوز في الضمير (نحن) أن يكون فصلاً بين اسم (كان) وخبرها، كما يجوز فيه أن يكون توكيدًا للضمير (نا المتكلمين) الواقع في محل رفع اسم (كان)[٤].

ومثله أيضاً قوله تعالى: {وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً}[٥]؛ إذ يحتمل أن يكون الضمير (هو) فصلاً، ويحتمل أن يكون توكيدًا لضمير النصب في (تجدونه) وجوّز[٦] الأخفش وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها نحو:

جاء زيدٌ هو ضاحكاً، وجعل منه قوله تعالى: {هؤلاء بناتي هن أطهر لكم}[٧] في قراءة النصب في – أطهر– على أنها حال من بناتي.

---

(١) – النحل ١٢٠.

(٢) – البحر المحيط ٣٦١/٤.

(٣) – الأعراف: ١١٣.

(٤) – ينظر البحر المحيط ٣٦١/٤.

(٥) – المزمل: ٢٠.

(٦) – ينظر: البحر المحيط ٣٦٧/٨.

(٧) – هود : ٧٨.وهي قراءة الحسن وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير وآخرون(معجم القراءات: د.عبداللطيف الخطيب١١٠/٤).

وذكر سيبويه[١] أن عيسى بن عمر (ت ١٤٩) يرى وقوع الضمير هنا لحناً، إذ لم يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله كذلك.

وذهب ابن جني[٢] إلى أن (هنّ) في الآية ليست ضمير فصل، وإنما هو ضمير واقع خبراً للمبتدأ الثاني (بناتي)، والجملة الاسمية في موضع رفع خبر عن المبتدأ الأول (هؤلاء) وقوله (أطهَر) بالنصب حال من (هنّ) أو من (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائماً أو جالساً.

وهذا القول يبعد الآية عن محل الاستشهاد.

وجوّز[٣] الأخفش أن يكون قوله (هُنّ) ضمير فصل واقعاً بين الحال وصاحبها، مستدلاً بالسماع فيه عن العرب بقلة.

وقرأ الجمهور (أطهرُ) بالرفع، وجعلها أبو حيان جملتين، كل منهما مبتدأ وخبر: (هؤلاء بناتي) و (هنّ أطهرُ).

وجوّز[٤] وجهًا آخر، وهو أن يكون قوله (بناتي) بدلاً أو عطف بيان، وأن يكون (هنّ) فصلاً، (وأطهُر) خبراً للمبتدأ (هؤلاء).

ومثله قوله تعالى: {.. إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء..}[٥] قال أبو حيان في تفسيره: (قرأ الجمهور (هو الحق) بالنصب، جعلوا (هو) فصلاً، وقرأ الأعمش وزيد بن علي بالرفع وهي جائزة في

---

(١) – ينظر: الكتاب ٢/٣٩٦.

(٢) – المحتسب في القراءات الشاذة: لابن جني ١/٣٢٥.

(٣) – البحر المحيط ٥/٢٤٦.ونقله عنه ابن هشام في مغني اللبيب٤٩٣

(٤) – ينظر: البحر المحيط ٥/٢٤٦.وقراءة الرفع منسوبة للسبعة وأبو جعفر ويعقوب(معجم القراءات٤/١١٠).

(٥) – الأنفال: ٣٢.

العربية، فالجملة خبر كان وهي لغة تميم يرفعون بعد (هو) التي هي فصل في لغة غيرهم...)[١].

ثانياً: أن يكون ضمير الفصل بصيغة الضمائر المنفصلة المرفوعة؛ فيمتنع: زيد إيّاه الفاضل، وأنت إياك العالِم، وعلل ابن يعيش[٢] ذلك بأن ضمير الفصل يفيد نوعاً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل ، نحو: قمت أنا، ومنه قوله تعالى: {اسكن أنت وزوجك الجنة}[٣].

وذكر أبو حيان[٤] أن الحوفي (ت ٤٣٠هـ) جوّز الفصل باسم الإشارة (ذلك)، كالمضمر، كما في قوله تعالى:(ولباس التقوى ذلك خير)الأعراف٢٦.

ثالثاً: أن يطابق ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير، والتكلم والخطاب والغيبة، ومن موافقته لما قبله في الإفراد والتكلم قوله تعالى: {نبئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم}[٥].

ومن موافقته لما قبله في الإفراد والخطاب قوله تعالى: {إنك أنت التواب الرحيم}[٦]، ومن مطابقته لما قبله في الجمع والتكلم قوله تعالى: {إنا لنحن الغالبون}[٧]، ومن مطابقته لما قبله في الجمع والخطاب قوله تعالى: {إنكم أنتم

---

(١) – البحر المحيط ٤٨٨/٤.وقراءة الرفع والنصب منسوبة في (معجم القراءات٢٨٦/٣)

(٢) – ينظر: شرح المفصل ١١٠/٣.

(٣) – البقرة: ٣٥.

(٤) – ينظر: البحر المحيط ٢٨٣/٤.والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٥٨/١.ونسبه للحوفي ابن كثير في تفسيره٤٠٢/٣.

(٥) – الحجر: ٤٩.

(٦) – البقرة: ١٢٨.

(٧) – الشعراء: ٤٤.

الظالمون}[١]، ومن موافقته لما قبله في الجمع والغيبة، قوله تعالى: { ألا إنهم هم السفهاء}[٢].

وقد جاء ضمير الفصل غير موافق لما قبله في قول جرير:

وكائن بالأباطِحِ من صديقٍ يراني لو أُصبتُ هو المصابا[٣]

حيث جاء ضمير الفصل (هو) بلفظ الغيبة، فلم يوافق ما قبله وهو ياء المتكلم في (يراني)، وكان القياس أن يقول: يراني أنا المصابا.

وقد أول النحاة هذا وخرّجوه بما يتفق وقاعدتهم، فذهب الرضي[٤] وابن يعيش[٥] إلى أنه إنما جاز هذا لقيام الضمير مقام مضاف غائب، تقديره يرى مصابي هو المصابا.

وقيل: إن الشاعر نزّل صديقه منزلة نفسه، فكأن صديقه هو قد أصيب، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره؛ لأنه نفسه في المعنى.

وذهب بعض [٦] الكوفيين إلى أن (هو) ليس فصلاً، وإنما هو توكيد للفاعل في (يراني). وقيل : أن البيت روي: (يراني لو أصبتَ} بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأن (هو) توكيد له.

---

(١) – الأنبياء: ٦٤.

(٢) – البقرة : ١٣.

(٣) – من الوافر، الديوان: دار المعارف بمصر ٢٤٤/١، وهو من شواهد: أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، والمغني (٦٤٣) رقم (٨٨١)، وشرح المفصل ١١٠/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨٩/١. وهو غير منسوب في الهمع ٦٨/١.

(٤) – ينظر: شرح الكافية ٢٤/٢.

(٥) – ينظر : شرح المفصل ١١٠/٣.

(٦) – ينظر: مغني اللبيب (٦٤٣).والهمع٦٨/١.

ويمكن أن نقول: أن ضمير الفصل جاء في هذا البيت مخالفاً لِما قبله مراعاة للضرورة الشعرية، فلا يقاس عليها، وإنما القياس الفصيح أن يأتي ضمير الفصل مطابقاً لِما قبله، كما جاء على ذلك في القرآن الكريم.

رابعاً: أن يقع بعد معرفة، أو ما يقاربها من النكرات، وهو مذهب سيبويه، وقد أكّده بقوله: "كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة، أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها"(١)، وذهب الرضي (٢) إلى أن يكون ما قبله معرفة غير الضمير؛ لأنه إن كان ضميراً أُمِن من التباس الخبر بالصفة؛ إذ الضمير لا يوصف. فإن وقع ضمير الفصل بعد نكرة فلا يكون فصلاً، وإنما مبتدأ، نحو: ما أظن أحداً هو خيرٌ منك. وبيّن سيبويه العلة في هذا بقوله: "لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة، كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة"(٣).

وهذا يعني أن الضمير لا يكون فصلاً وقبله نكرة، كما لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة؛ لأن الضمائر معارف فلا يجوز أن يكون فصلاً للنكرة كما لا يجوز أن تكون المعارف صفات للنكرات.

وشبّه سيبويه ضمير الفصل بـ (كل وأجمع) فكما أن (كل وأجمع) لا يؤكدان النكرة، كذلك لا يقع هو وأخواتها فصلاً لنكرة لأن فيه ضرباً من التأكيد فأشبه (كل وبعض).

---

(١) – الكتاب ٢/٣٩٢.

(٢) – ينظر: شرح الكافية ٢/٢٤.

(٣) – الكتاب ٢/٣٩٦.

ووافق ابن يعيش سيبويه في هذا التعليل قائلاً: " وإنما وجب أن يكون بعد معرفة لأن فيه ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أن التأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتًا لِما قبله، ونعت المعرفة معرفة فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين"(١).

وجوّز الفراء وقوع النكرة قبل ضمير الفصل، نحو: ظننتُ أحداً هو القائم، وكان رجل هو القائم، وجعل منه قوله تعالى: {أن تكون أمة هي أربى من أمة}(٢)، حيث وقع الضمير (هي) بعد اسم نكرة (أمة) فقال: "وموضع (أربى) نصب، وإن شئت رفعت، كما تقول: ما أظن رجلاً يكون هو أفضل منك، وأفضل منك، النصب على العماد، والرفع على أن تجعل – هو- اسماً"(٣). يقصد أن (هو) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، و(أفضل) خبره.

خامساً: أن يكون ما بعد ضمير الفصل معرفة، أو ما أشبه المعرفة؛ من حيث كونه غير مضاف، ويمتنع دخول الألف واللام عليه، فأشبه العلم نحو: محمد، زيد، في أنه لا يضاف، ولا تدخل عليه (أل) التعريف. هذا مع وجود (من) الجارة التي تفيده تخصيصاً، فيقرب من المعرفة نحو: كان زيدٌ هو خيراً منك، وحسبتني أنا خيراً منك، قال سيبويه: (وأعلم أن – هو- لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة، أو ما أشبه المعرفة، مما طال، ولم تدخله الألف واللام فضارع زيداً وعمراً ، نحو:خير منك، ومثلك، وأفضل منك، وشرمنك)(٤).

---

(١) – متن المفصل بشرح ابن يعيش ب ٣/١١١.

(٢) – النحل: ٩٢.

(٣) – معاني القرآن : الفراء ٢/١١٣.

(٤) – الكتاب ٢/٣٩٢.

ومن الشواهد عليه قوله تعالى: {إن ناشئة الليل هي أشدُّ وطأً وأقوم قيلاً}[١].

وجوّز بعض الكوفيين أن يكون ما بعده فعلاً، احتجاجاً بقوله تعالى: {إن ربك هو يفصل بينهم}[٢] وقوله عز وجل: {ومكر أولئك هو يبور}[٣] ومنعه آخرون، وأوجبوا أن يكون الضمير هنا في موضع المبتدأ، وما بعده خبر له، بشرط أن يكون ما قبله اسماً ظاهراً[٤]، أو أن يكون ما قبله ضميراً دخلت عليه لام التوكيد، كما في قوله تعالى: { وإنا لنحن نحيي ونميت}[٥].

أما لو جاء بعده فعل، وقبله ضمير لم تصحبه لام التوكيد، فيجوز في الضمير أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون توكيداً[٦] نحو قوله تعالى: {إنه هو يبدئ ويعيد}[٧].

---

(١) – المزمل: ٦.

(٢) – السجدة: ٢٥.

(٣) – فاطر: ١٠.

(٤) – ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة ١/١٣٥.والهمع٦٨.

(٥) – الحجر: ١٥.

(٦) – ينظر: المغني (٦٤٢)، ودراسات لأسلوب القرآن ١/١٤٦.

(٧) – البروج: ١٣.

خلاصة ما سبق يمكننا أن نقول:

إن ضمير الفصل اشترط فيه النحاة شروطاً منها ما هو خاص به نحو:

١- أن يكون أحد ضمائر الرفع.

٢- أن يكون مطابقاً لِما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً.

٣- أن يتوسط بين المبتدأ أو الخبر، أو بين ما أصله كذلك، كالأفعال الناسخة أو الحروف الناسخة.

ومنها ما هو خاص بالاسم الذي قبله، فيشترط فيه أن يكون معرفة.

ومنها ما هو خاص بالاسم الذي بعده، فيشترط فيه أيضاً أن يكون معرفة أو ما أشبه المعرفة.

الثالثة: إعراب ضمير الفصل

اختلف النحاة في ضمير الفصل هل له محل من الإعراب أم لا؟

وهذا الخلاف مبني على اختلافهم فيه هل هو اسم أم حرف؟

١- فذهب الخليل وسيبويه[(١)]، ومن تبعهما من البصريين إلى أنه اسم لا محل له من الإعراب؛ لأنه يشبه الحرف في كونه جاء لمعنى في غيره؛ وهو الفصل بين النعت والخبر، واختصاص المسند إليه على وجه التوكيد. وهو بذلك يشبه (ما) الزائدة المؤكدة، وليس لها محل من الإعراب.

٢- وذهب ابن عصفور إلى أنه حرف جيء به لمعنى في غيره؛ وهو الفصل بين الخبر والتابع، ولا محل له من الإعراب، والغرض منه التوكيد.

هذان الرأيان يختلفان في نوع ضمير الفصل؛ إذ يرى أحدهما أنه اسم ويرى الآخر أنه حرف، مع اتفاقهما في تحديد الغرض منه، وهو إفادة التوكيد، والفصل بين الخبر والتابع في النعت أو البدل.

و ممن ذهب إلى هذا ابن يعيش في قوله: "إذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية، وابتززته إياه، وأصرته إلى حيِّز الحروف، وألغيته كما تلغى الحروف، نحو إلغاء (ما) في قوله تعالى: {فبما رحمة من الله لنت لهم}، فلا يكون له موضع من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض"[(٢)].

٣- وذهب الكوفيون إلى أن ضمير الفصل اسم، له محل من الإعراب؛ فهو عند الكسائي تابع لِما بعده في الإعراب؛ فهو مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

---

(١) - ينظر: الإنصاف (مسالة ١٠٠)، والهمع ٦٨/١.

(٢) - شرح المفصل ١١٣/٣.

ويرى الفراء أنه تابع لما قبله في الإعراب، فهو توكيد لما قبله، فينزل منزلة (النفس) إذا كانت توكيداً.

وذكر سيبويه ذلك في قوله : (وقد جعل ناس كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب اسماً مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنه يقول: أظن زيداً هو خير منك)[١].

وذكر أبو حيان[٢] أن هذه لغة من لغات العرب، وهي لغة تميم ؛ فهم يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ عندهم، ويرفع ما بعده خبراً له، ومن الشواهد على هذه اللغة قراءة الآية: {وما ظلمناهم و لكن كانوا هم الظالمون}[٣] برفع (الظالمون) على أنها خبر المبتدأ (هم). ومنها كذلك قراءة {وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير وأعظمُ أجراً}[٤] برفع (خير) على أنه خبر عن المبتدأ (هو)، وبرفع (أعظم) عطفاً على خير[٥].

ومن شواهد هذه اللغة، قول الشاعر:

تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ[٦].

فرفع (أقدر) خبراً للمبتدأ (أنت)، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر (كان).

---

(١) – الكتاب ٢/٣٩٢.

(٢) – ينظر: البحر المحيط ٨/٢٧.

(٣) – الزخرف: ٧٦.

(٤) – المزمل: ٢٠.

(٥) – ينظر: البحر المحيط ٨/٣٦٧.

(٦) – من الكامل ،للشاعر قيس بن ذريح، من شواهد: الكتاب ٣/٣٩٣. والجمل: للزجاجي (١٤٣).

وعلى لغة تميم يكون ضمير الفصل اسمًا، وله محل من الإعراب، ويكون الغرض منه تقوية الإسناد للاسم السابق له ، ولا يفيد الفصل في هذه الحال.

٤- جوّز النحاة ضمير الفصل أن يكون اسماً، وله محل من الإعراب.

أ- إذا وقع بعد اسم ظاهر، نحو قوله تعالى: {وأولئك هم وقود النار}[١]، فيجوز في (هو) أن يكون مبتدأ، وما بعده خبراً عنه، والجملة في موضع رفع خبر عن المبتدأ (أولئك).

ويجوز[٢] أن يكون (هو) ضميراً للفصل لا محل له من الإعراب، ومنه كذلك قوله تعالى: {وأولئك هم الفاسقون}[٣].

ب- إذا وقع بعد اسم ظاهر دخلت عليه لام التوكيد، نحو قوله تعالى: {إنّ هذا لهو القصص الحق}[٤]، فيجوز في (هو) أن يكون فصلاً، ويجوز أن يكون مبتدأ، وما بعده خبراً له، والجملة في موضع رفع خبر (إن).

جـ- إذا وقع بعد ضمير، ودخلت عليه لام التوكيد ، نحو قوله تعالى: {أئنك لأنت يوسف}[٥]، فيجوز في (أنت) أن يكون للفصل، ويجوز أن يكون مبتدأ، وما بعده خبراً له، والجملة في موضع رفع خبر (إنّ)[٦].

---

(١) - آل عمران: ١٠.

(٢) - ينظر: البحر المحيط ٢م٣٨٨.

(٣) - آل عمران: ٨٢.

(٤) - آل عمران: ٦٢.

(٥) - يوسف: ٩٠.

(٦) - ينظر: البحر المحيط ٣٤٢/٥.

المبحث الثاني
الدراسة القرآنية

" مواقع ضمير الفصل في القرآن الكريم"، وقد ورد في صور متعددة:

جاء ضمير الفصل في مواضع كثيرة من كتاب الله الكريم، ووضع النحاة قاعدة تحكم القول بالفصلية أو عدمها، فجاء في مواضع قد تعيّن القول فيها بالفصلية، وأخرى تعيّن إعرابه مبتدأ، وحينئذ لا يأخذ أحكام ضمير الفصل. قال رضي الدين: " تتعيّن فصليّة الصيغة إذا كانت بعد اسم ظاهر، وكان ما بعدها منصوباً؛ نحو: كان زيدٌ هو المنطلق، أو إذا دخلها لام الابتداء، وانتصب ما بعدها، وإن كانت أيضاً بعد مضمر، نحو: إن كنت لأنت الكريم"[(١)].

الأولى: يتعيّن الضمير أن يكون فصلاً[(٢)]:

١- قال تعالى: { ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم}[(٣)].

قال سيبويه في هذه الآية: "كأنه قال : ولا يحسبن الذين سيبخلون البخل هو خيراً لهم، ولم يذكر البخل؛ اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل، لذكره (يبخلون) "[(٤)] ومثل ذلك قول العرب: من كذب كان شراً له، يريد: كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله: (كذب).

---

(١) – شرح الكافية ٢/٢٥.

(٢) – ينظر: الكتاب ١/٣٩٥، معاني القرآن: للفراء ١/٢٤٨، معاني القرآن للزجاج ١/٥٠٩-٥١٠، الكشاف ١/٤٤٦، البحر المحيط ٣/١٢٨، ودراسات لأسلوب القرآن: محمد عضيمة ٨/١٢٨.

(٣) – آل عمران: ١٨.

(٤) – ينظر: الكتاب ١/٣٩٥وقد استشهد بقول العرب المذكور(ينظر:حاشية السيوطي على تفسيرالبيضاوي:للسيوطي١/٢٠٣.

ونص الفراء[١] على أن (هو) هنا عماد، وتساءل عن اسم هذا العماد؟ ثم ذكر أنه الاسم مضمر، والتقدير: " فلا يحسبن الباخلون البخل هو خيرًا لهم" فاكتفى بذكر يبخلون من البخل ، كما يقال: قدِم فلان فسُررت به، والتقدير : سُررت بقدومه.

٢- قال تعالى: {إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء...}[٢] قال الزجاج: " (هو) لا موضع لها في قولنا؛ وأنها بمنزلة (ما) المؤكدة ودخلت ليعلم أن الحق ليس بصفة وإنما خبر، ويجوز: هو (الحقُّ) بالرفع، ولا أعلم أحداً قرأ بها، ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها، ولكن القراءة سنة، لا يقرأ إلا بقراءة مروية الإعراب"[٣].

وقرأها الأعمش بالرفع (الحقُّ)[٤].

٣- قال تعالى: { ويرى الذي أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقَّ}[٥]، هو: ضمير فصل، و(الحق) قرئت بالنصب، وقرئت بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر على لغة تميم.

٤- قال تعالى: { وجعلنا ذريته هم الباقين}[٦]، هم: يتعين كونه ضمير فصل، ولا يحتمل غيره[٧].

---

(١) - ينظر: معاني القرآن ٢٤٨/١.

(٢) - الأنفال: ٣٢.

(٣) - معاني القرآن وإعرابه: الزجاج ٤٥٤/٢-٤٥٥.

(٤) - ينظر: الكشاف: ٢١٦/٢، البحر المحيط ٤٨٨/٤.ومعجم القراءات٢٨٦/٣

(٥) - سبأ: ٦.وقرأ الجمهور بالنصب في (الحق)، وبالرفع قرأ الأعمش وزيد بن علي، وهي لغة تميم(معجم القراءات٢٨٦/٣،وإعراب القرآن :لأبي جعفرالنحاس٦٧٤/١،والتبيان في إعراب القرآن٦٦٠/٢).

(٦) - الصافات : ٧٧.

(٧) - ينظر: البحر المحيط ٣٦٤/٧.

الثانية: يتعيّن الضمير أن يكون مبتدأ: وجوّز النحاة في الضمير أن يكون للابتداء، وذلك في المواضع الآتية:

١- إذا كان بعده اسم مرفوع، وكان قبله فعل ناسخ، كما في قوله تعالى: {إن ترني أنا أقلَّ منك مالاً وولداً}[١] برفع (أقل).

٢- إذا وقع بعده فعل، وقبله اسم ظاهر، كما في قوله تعالى: {ومكر أولئك هو يبور}[٢]، و{إن ربك هو يفصل بينهم}[٣].

٣- إذا كان بعده فعل، وقبله ضمير دخلت عليه لام الابتداء، كقوله تعالى: {وإنا لنحن نحيي ونميت}[٤].

٤- إذا كان بعده اسم مرفوع، وقبله ضمير الشأن، نحو قوله تعالى: {يا موسى إنه أنا الله العزيز الحكيم}[٥].

وأجاز[٦] الكوفيون أن يقع الفصل بعد الاسم النكرة.

الثالثة: تردد الضمير بين الفصل والتوكيد[٧]:

يكون ضمير الفصل اسماً لا محل له من الإعراب، وذلك إذا وقع بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له، ولم تدخل اللام على ضمير الفصل، وكان ما بعده

---

(١) - الكهف: ٧٧.

(٢) - فاطر: ١٠.

(٣) - السجدة: ٢٥.

(٤) - الحجر: ١٥.

(٥) - النمل: ٩.

(٦) - ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٣/٢.

(٧) - ينظر: الكشاف ١٥٩/٤، والبحر المحيط ٤٥٧/٧، ١٧٠/٨.

منصوباً، نحو قوله تعالى: {كنت أنت الرقيب عليهم}[١]، فيجوز في الضمير (أنت) أن يكون للفصل، ويجوز أن يكون توكيدًا للضمير (التاء) في كنت، ويمتنع الابتداء لكون ما بعده منصوباً.

ونحو قوله تعالى: {إن كنا نحن الغالبين}[٢]، فيجوز في الضمير (نحن) أن يكون للفصل، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير (نا) الفاعلين في (كنا) وهو على الوجهين لا محل له من الإعراب.

ومن مواضع احتمال الوجهين الآيات الكريمة الآتية:

{وإما أن نكون نحن الملقين}[٣]،{إن ترن أنا أقلَّ منك مالاً وولداً}[٤]،{ونصرناهم فكانوا هم الغالبين}[٥]،{كانوا هم أشدُّ منهم قوة}[٦]،و{إنهم كانوا هم أظلم وأطغى}[٧]وكلها شواهد على جواز مجيء الضمير للفصل أو التأكيد إذا وقع بعد فعل ناسخ وضمير مطابق له ، ولم تدخل عليه اللام.

---

(١) – المائدة: ١١٧.

(٢) – الأعراف: ١١٣.

(٣) – الأعراف: ١١٥.

(٤) – الكهف: ٣٩.

(٥) – الصافات: ١١٦.

(٦) – غافر: ٢١.

(٧) – النجم: ٥٢.

الرابعة: تردد الضمير بين الفصل والابتداء[١]:

وذلك إذا وقع بعد اسم ظاهر، أو دخلت عليه اللام مطلقًا، سواء كان بعد اسم ظاهر أو مضمر، ومن مواضعه في القرآن الكريم: قوله تعالى: {وأولئك هم المفلحون}[٢]، و{وأولئك هو المهتدون}[٣]، و{فأولئك هم الظالمون}[٤] و {كلمة الله هي العليا}[٥]؛ إذ يعرب (هي) ضمير فصل لا محل له من الإعراب، كما يمكن إعرابه مبتدأ و ما بعده خبره.

و{فإن الجحيم هي المأوى}[٦] هي مبتدأ، أو فصل.

و{إن هذا لهو القصص الحق}[٧] (هو) فصل، أو مبتدأ. و{إن الله لهو العزيز الحكيم}[٨]، والآيات التي يجوز فيها الفصل والابتداءكثيرة[٩] .

---

(١) – ينظر: معاني القرآن للزجاج١/٣٧، الكشاف ١/٤٦، البحر المحيط ١/٤٥٣، ٤٣. ٢/٢٥٤.

(٢) – البقرة: ٥.

(٣) – البقرة: ١٥٧.

(٤) – البقرة: ٢٢٩.

(٥) – التوبة: ٤٠.

(٦) – النازعات: ٣٩.

(٧) – آل عمران: ٦٢.

(٨) – آل عمران: ٦٢.

(٩) – ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٨/١٣٩، ١٤٠ ، ١٤١.

الخامسة : تردد الضمير بين الابتداء والتوكيد:

يحتمل الابتداء والتوكيد إذا وقع بعده فعل، وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء، نحو: {إنا نحن نزلنا الذكر}[١].

السادسة: تردد الضمير بين الابتداء والفصل والتوكيد؛ وذلك حين يقع بعده اسم مرفوع، وقبله ضمير لم تدخل عليه لام الابتداء، نحو: أنت أنت الجواد.

ومنه قوله تعالى: {ألا إنهم هم المفسدون}[٢]، و{ إنك أنت التواب الرحيم}[٣]، وآيات أخرى[٤]: وقد جمعها[٥] الأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله تعالى، ونص عليها في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) ليدلل على كثرة وقوع ضمير الفصل في القرآن الكريم، وفي أوضاع متنوعة.

---

(١) – الحجر: ٩.

(٢) – البقرة: ١٢.

(٣) – البقرة : ١٢٨

(٤) – ينظر: دراسات لأسلوب القران ٨/١٤٢– ١٤٣– ١٤٤.

(٥) – ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٨/١٤٤.

بعد هذه الدراسة المستفيضة لـ(ضمير الفصل)

يمكننا أن نستخلص جملة من خصائص هذا الضمير، فنقول: بناء على استقراء مواضعه وشروطه، يمكن أن يقال: إنه ليس ضميرًا حقيقياً ؛ لمخالفته سائر الضمائر في:

١- يقع بعد الاسم الظاهر ويؤكده، والمعروف عن الضمير الحقيقي أنه لا يؤكد إلا مضمراً مثله، ظاهراً نحو قوله تعالى: {قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين}[١] أو مستتراً، نحو قوله عز وجل: {وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة}[٢] حيث أكد الضمير (أنت) في الآية الأولى الضمير المتصل المرفوع في (كنتم) كما أكد الضمير (أنت) في الآية الثانية الضمير المستتر في (اسكن).

٢- تدخل عليه لام التوكيد، ولا تدخل على غيره من الضمائر.

٣- اختلف النحاة فيه، هل هو اسم أم حرف، مع اتفاقهم على كون الضمير الحقيقي اسمًا.

٤- اختلفوا في محله من الإعراب، فهل يكون له محل من الإعراب أم لا؟ وقد اتفقوا على أن الضمير الحقيقي له محل من الإعراب.

٥- ضمير الفصل ليس له مرجع يعود عليه، بينما لابد للضمير الحقيقي من مرجع متقدم عليه لفظاً ورتبة نحو: قرأت الطالبة درسها، أو متقدم عليه في الرتبة متأخر في اللفظ، نحو: قرأت درسها الطالبةُ.

---

(١) – الأنبياء: ٥٤.

(٢) – البقرة: ٣٥.

وقد سمّاه (عباس حسن)[١] من المحدثين (حرف الفصل)، وأطلق عليه اسم (ضمير الفصل) مجازاً؛ لأنه في الحقيقة ليس ضميرًا ، رغم دلالته على التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وشبهه بـ(كاف الخطاب) في أسماء الإشارة نحو: ذلك، تلك، وإنما هو حرف خالص الحرفية، لا يعمل شيئًا، ويؤتى به لغرض بلاغي هو إفادة الكلام معنى جديداً وهو اختصاص المسند إليه بالمسند دون غيره، بالإضافة إلى توكيد الكلام وتقويته. وكان ابن الحاجب[٢] قد أطلق عليه (صيغة مرفوع منفصل)؛ لأنه اختلف في كونه ضميراً، ولم يختلف في أنه صيغة ضمير مرفوع ، وهو ما أراه الأولى بأن يؤخذ به؛ فهو جاء في صيغة ضمير لكنه لا يحمل خصائص الضمائر.

(١) – ينظر: النحو الوافي: عباس حسن ١/٢٤٧.

(٢) – ينظر: شرح الكافية ٢/٢٤.

خاتمة البحث

وبعد هذه الدراسة لـ (ضمير الفصل) وأحكامه يمكننا أن نوجز خلاصةً لِما تقدم في نقاط يسيرة:

١- ضمير الفصل ليس ضميراً حقيقياً؛ لأنه يفترق عن الضمير الحقيقي في أمور كثيرة.

٢- ضمير الفصل له آثاره الكبيرة والمتنوعة على المعاني والتراكيب؛ مما يزيد المعنى وضوحًا وبياناً.

٣- اختلاف النحاة في إعراب ضمير الفصل، نابع من اختلافهم حول تحديده هل هو اسم أم حرف.

٤- يشترط لضمير الفصل شروط عدة، تحدد موقعه وإعرابه.

٥- ورد ضمير الفصل كثيراً في كتاب الله، تنوع فيها إعرابه وموقعه، كما تنوعت دلالته وفوائده حسب موقعه.

آمل أن أكون قد وفقت في جمع ماتناثر في موضوع (ضمير الفصل) وإيضاح ما أُبهِم ، وشرح ما أوجز، والحمد لله أولاً وآخراً.

ثبت المصادر والمراجع

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : رجب عثمان محمد،ط١، مكتبة الخانجي-القاهرة١٤١٨هـ١٩٩٨م.

٢-الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج ، تحقيق : محمد عثمان ، ط١، القاهرة ، مكتبة الثقافة الدينية ،١٤٣٠هـ٢٠٠٩م .

٣-إعراب القرآن :أبو جعفرأحمد بن محمد النحاس،علق عليه:عبدالمنعم خليل إبراهيم،ط١،دار الكتب العلمية،بيروت١٤٢١هـ.

٤-الأمالي الشجرية :أبو السعادات هبة الله العلوي ، ط١ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ

٥-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر-بيروت.

٦-البحر المحيط : محمد بن يوسف بن علي بن حيان ، مطبعة النصر الحديثة -الرياض .

٧-التبيان في إعراب القرآن :عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق سعد كريم الفقي ،ط ١ ،دار اليقين ، المنصورة١٤٢٢ هـ٢٠٠٦م.

٨-الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ،ط٢ ، دار الكتب المصرية -القاهرة ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م .

٩-الجمل في النحو : أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق د.علي توفيق الحمد ، ط٤ ،دار الأمل -إربد، مؤسسة الرسالة - بيروت.١٤٠٨هـ١٩٨٨م

١٠–حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : الإمام مصطفى محمد الدسوقي ،دار مكتبة الهلال–بيروت ٢٠٠٩م.
١١–الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي): جورج متري وهاني تابري ،ط١، مكتبة لبنان–بيروت ١٤١٠هـ١٩٩٠م .
١٢–دراسات لأسلوب القرآن الكريم : محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث للنشر.
١٣–ديوان جرير ،دار صادر – بيروت .
١٤–الشامل (معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها) ، محمد سعيد اسبر وبلال جنيدي ، ط١، دار العودة – بيروت١٩٨١م.
١٥– شرح التسهيل :جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي ، تحقيق :أحمد السيد أحمد علي ، المكتبة التوفيقية – القاهرة –ب ت .
١٦– التصريح بمضمون التوضيح : للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكرللطباعة، ب ت.
١٧–شرح الكافية : رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية– بيروت .
١٨– شرح المفصل : موفق الدين علي بن يعيش ، عالم الكتب –بيروت .
١٩–شواهد الأبكار وشوارد الأفكار:الإمام عبدالرحمن السيوطي،جامعة أم القرى١٤٢٤هـ–٢٠٠٥.
٢٠– عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : بهاء الدين السبكي ،ط٢ مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٢ هـ .
٢١– الكتاب : سيبويه عمرو بن عثمان ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، ط٣ ،دار الكتب العلمية –بيروت ١٤٠٨هـ١٩٩٨م .
٢٢–الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل : أبو القاسم جار الله الزمخشري –المكتبة الشاملة .

٢٣- المحتسب في القراءات الشاذة : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزملاؤه .
٢٤- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ،ط١ عالم الكتب –بيروت ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.
٢٥- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، ط١ عالم الكتب –بيروت.
٢٦-معجم القراءات: د.عبداللطيف الخطيب ،دار سعد الدين للطباعة والنشر.
٢٧-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام ، تحقيق مازن المبارك وعلي محمد حمد الله ، ط٦ دار الفكر- بيروت .
٢٨- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط١ لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٢٩- النحو الوافي : عباس حسن ، ط٤ دار المعارف – مصر .
٣٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، ط١ –نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٢٧هـ.